تلخيصُ

شَرْحِ السَمَرْقَنْدِيّ (٩٠٧ هـ)

عَلَى

الرِسَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

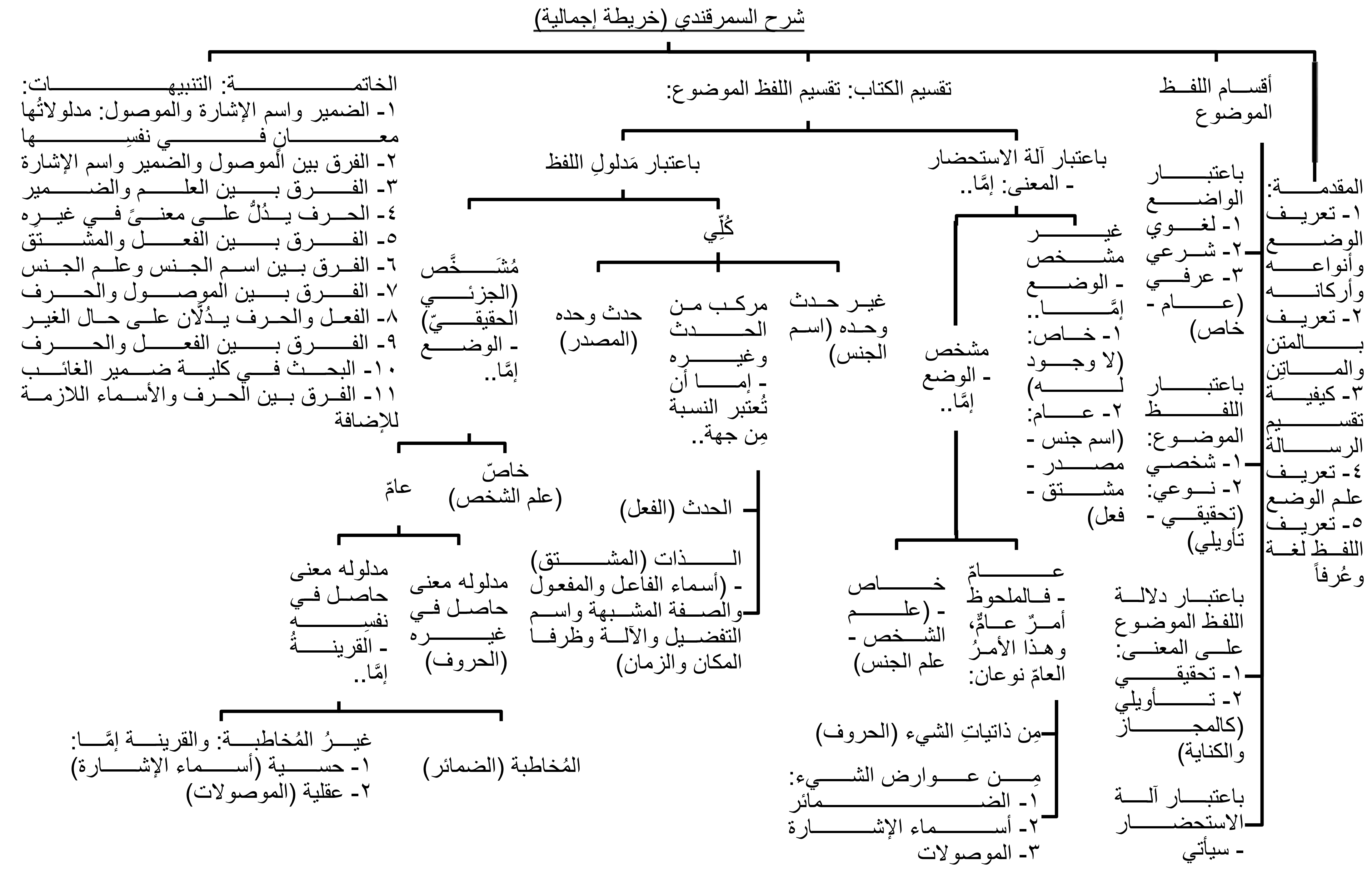
لِعَضُدِ الدِّينِ الإِيْجِيّ (٧٥٦ هـ)

مَعَ حَاشِيَةِ

مُحَمَّدٍ الدُّسُوْقِيِّ الْمَالِكِيِّ (١٢٣٠ هـ)

وَفَوَائِدَ أخرَ

تلخيص/ مُصْطفى دَنْقَش



شرح السمرقندي (خريطة إجمالية)
أقسام اللفظ الموضوع
المقدمة:
١- تعريف الوضع وأنواعه وأركانه
٢- تعريف بالمتن والماتِن
٣- كيفية تقسيم الرسالة
٤- تعريف علم الوضع
٥- تعريف اللفظ لغة وعُرفاً
باعتبار الواضع
١- لغوي
٢- شرعي
٣- عرفي (عام - خاص)
باعتبار اللفظ الموضوع:
١- شخصي
٢- نوعي: (تحقيقي - تأويلي)
باعتبار دلالة اللفظ الموضوع على المعنى:
١- تحقيقي
٢- تأويلي (كالمجاز والكناية)
باعتبار آلة الاستحضار
- سيأتي
تقسيم الكتاب: تقسيم اللفظ الموضوع:
باعتبار آلة الاستحضار
- المعنى: إمَّا..
غير مشخص
- الوضع إمَّا..
١- خاص: (لا وجود له)
٢- عام: (اسم جنس - مصدر - مشتق - فعل)
مشخص
- الوضع إمَّا..
عامّ
- فالملحوظ أمرٌ عامٌّ، وهذا الأمرُ العامّ نوعان:
مِن ذاتياتِ الشيء (الحروف)
مِن عوارض الشيء:
١- الضمائر
٢- أسماء الإشارة
٣- الموصولات
خاص
- (علم الشخص - علم الجنس)
باعتبار مَدلولِ اللفظ
كُلِّي
غير حدث وحده (اسم الجنس)
مركب من الحدث وغيره
- إما أن تُعتبر النسبة مِن جهة..
الحدث (الفعل)
الذات (المشتق)
- (أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والآلة وظرفا المكان والزمان)
حدث وحده (المصدر)
مُشَخَّص (الجزئي الحقيقيّ)
- الوضع إمَّا..
خاصّ (علم الشخص)
عامّ
مدلوله معنى حاصل في غيره (الحروف)
مدلوله معنى حاصل في نفسه
- القَرينةُ إمَّا..
المُخاطبة (الضمائر)
غيرُ المُخاطبة: والقرينة إمَّا:
١- حسية (أسماء الإشارة)
٢- عقلية (الموصولات)
الخاتمة: التنبيهات:
١- الضمير واسم الإشارة والموصول: مدلولاتُها معانٍ في نفسِها
٢- الفرق بين الموصول والضمير واسم الإشارة
٣- الفرق بين العلم والضمير
٤- الحرف يدُلُّ على معنىً في غيرِه
٥- الفرق بين الفعل والمشتق
٦- الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
٧- الفرق بين الموصول والحرف
٨- الفعل والحرف يدُلَّان على حال الغير
٩- الفرق بين الفعل والحرف
١٠- البحث في كلية ضمير الغائب
١١- الفرق بين الحرف والأسماء اللازمة للإضافة

مُصْطفَى دَنْقَش

المقدمة: خصَّ اللهُ الإنسانَ بمعرفة أوضاع الكلام

المراد بالإنسان: إمَّا:

١- آدمُ بجعل أل للعهد الخارجيّ

٢- أفراد الحيوان الناطق فـ(أل) للاستغراق وهو الظاهر

وخَصَّهُ بـ: إمَّا معرفة..

١- مدلول الكلام الموضوع

٢- وضعِ الكلامَ لمعانيه، أي ألهمه كيف يضع اللفظ للمعنى بناء على المرجوح من أن الواضع غير الله

الوضْعُ

العلم والمعرفة: التحقيق ترادفُهما

- وقيل: العلم مختص بإدراك المركبات كإدراك قيام زيد من نحو (قام زيد) والكليات كإدراك معنى الإنسان والمعرفة بالبسائط كإدراك النقطة والجزئيات كإدراك زيدٍ

- وقيل: تختص المعرفة بالإدراك المسبوق بجهل والعلمُ بخلافها

تعريفُ الوضع

الكليات لأبي البقاء: ﴿الوضْعُ من صفات الواضع، ويقابله الاستعمال وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم، ويقابلها الحمل: وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل على مراده، وهو من صفات السامع﴾

لُغة: جَعلُ الشيء في موضعٍ

- مصطفى: في التعريفِ دورٌ، وفي مقاييس ابن فارس: ﴿وَضَعَ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطِّهِ﴾، وله استعمالان:

١- حقيقي: جعل الشيء في مكان، والحط من اليد

٢- مجاز: الإسقاط من الدَّين - الولادة - إذلال النفس - الإسراع في السير

اصطلاحا: (تعيين الشيء بإزاء المعنى للدلالة عليه)

- إن قيل: (اللفظ المجازي موضوع) زيد في التعريف (بفاعِلٍ)

- وإن قيل: (اللفظ المجازي غير موضوع) زيد (بنفسه) فتعيين المجاز للدلالة على المعنى بقرينةٍ لا بنفسه

أركان الوضع: ﴿واضع - لفظ موضوع - معنى موضوع له - نفس الوضع﴾

تنبيه: المُركَّبُ موضوعٌ وضعا نوعيا على الراجح

- وقيل: غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات

الوضعُ نوعان:

لفظي، كوضع اسمٍ لذاتٍ، وهو نوعان

١- الشخصي: ما تعلق بلفظ بخصوصه

٢- النوعي: ما تعلق بكُلِّيّ، فكل فعلٍ وفاعلٍ موضوعٌ لثبوت الحدث للفاعل

غير لفظي كالإشارات

مُصْطفَى دَنْقَش

تعريف بـ:

الماتن: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيْجِيّ
- نِسبةً لـ(إيج) بلدةٍ بالعجم من أعمال كرمان
- مِن تلامذته: شمس الدين الكرماني والسعد التفتازاني
- جرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه في القلعة إلى أن مات ٧٥٦ هـ

المتن:
الرسالة العضُدية

سَمَّاهَا مؤلفها فائدة تواضعا

أهداها لصاحب الحضرةِ الأمير عبد الكريم مُغيثِ الدولة
- والحضرة: ظرف مكان للحضور، والمراد به هنا الحاضر لحضوره في الأذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به

معنى الفائدة:

تسميتُهُ (فائدة) حملاً على العبارات الذهنية فهي حقيقة لُغةً وعُرفاً
- فالحروف الذهنية ترتب أولا في الحافظة ثم تخرج للذهن وهو القوة العاقلة ثم تخرُج للخارج
- و(فائدة) الآن اسمٌ جامدٌ لأنه عَلَمٌ على العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، فهي مشتقة بالنظر للأصل

لُغَةً: ما حَصَّلْتَهُ من علم أو مال أو غيرهما
١- فهو مشتق من الفَيْد بمعنى استحداث المال والخير
٢- وقيل اسم فاعل من فَادَتْهُ إذا أصبْتُ فؤادَهُ
- ويُستعمل وبمعنى ذهاب المال واسما للناحية وبمعنى شعر الرأس من ناحية الأذن

عُرفاً: مصلحة مترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته
- والمرادُ: عُرف العلماء مُطلقا لا خصوص علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفِهِم

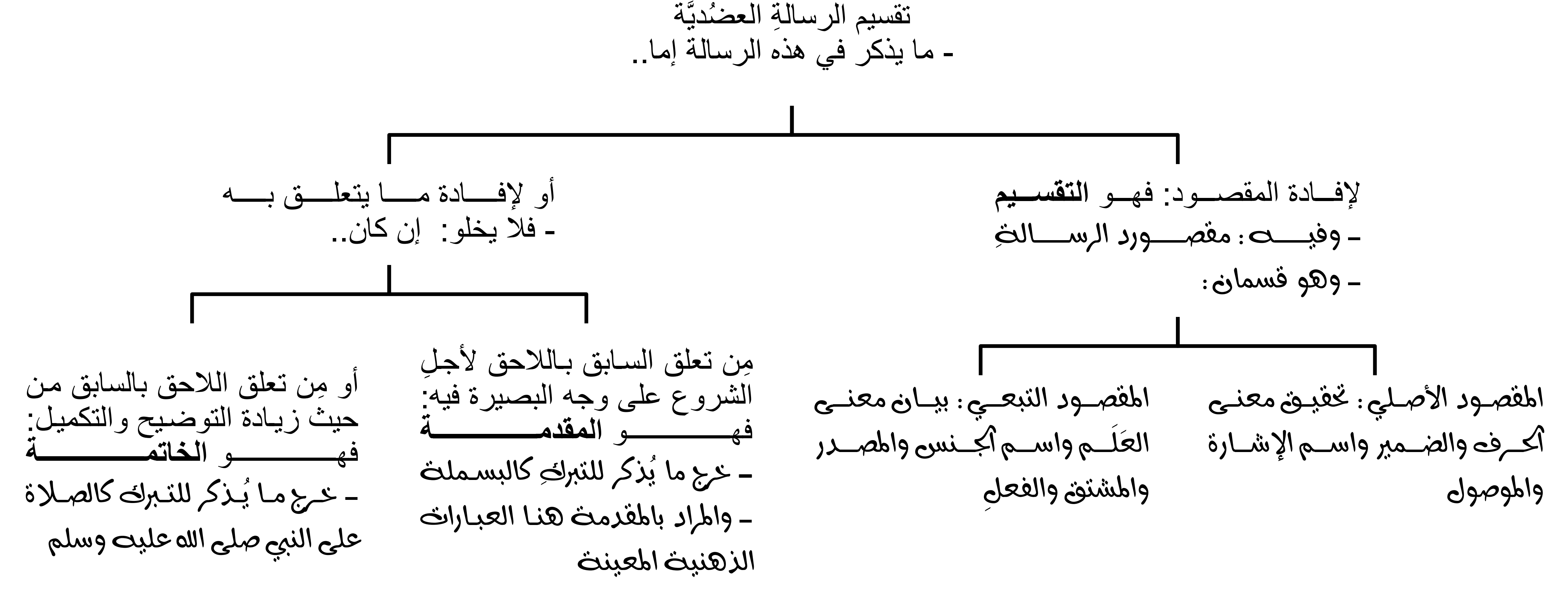
تنبيه: الحقيقتان اللغوية والعرفية يكونان في المفرد لا في الحَمْل والإسنادِ لأن الذي يكون فيه إنما هو الحقيقة العقلية

تنبيهات:

فروقٌ:
١- الرسالةُ: ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد
٢- المختصر: ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون
٣- الكتاب: ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون
- فالرسالة أخص الثلاثة مُطلقاً و الثاني أخص من الثالث

الإيجاز والاختصار مترادفان
- وهو تقليل اللفظ سواءٌ كثُرَ المعنى أو لا، وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى

مُصْطفَى دَنْقَش

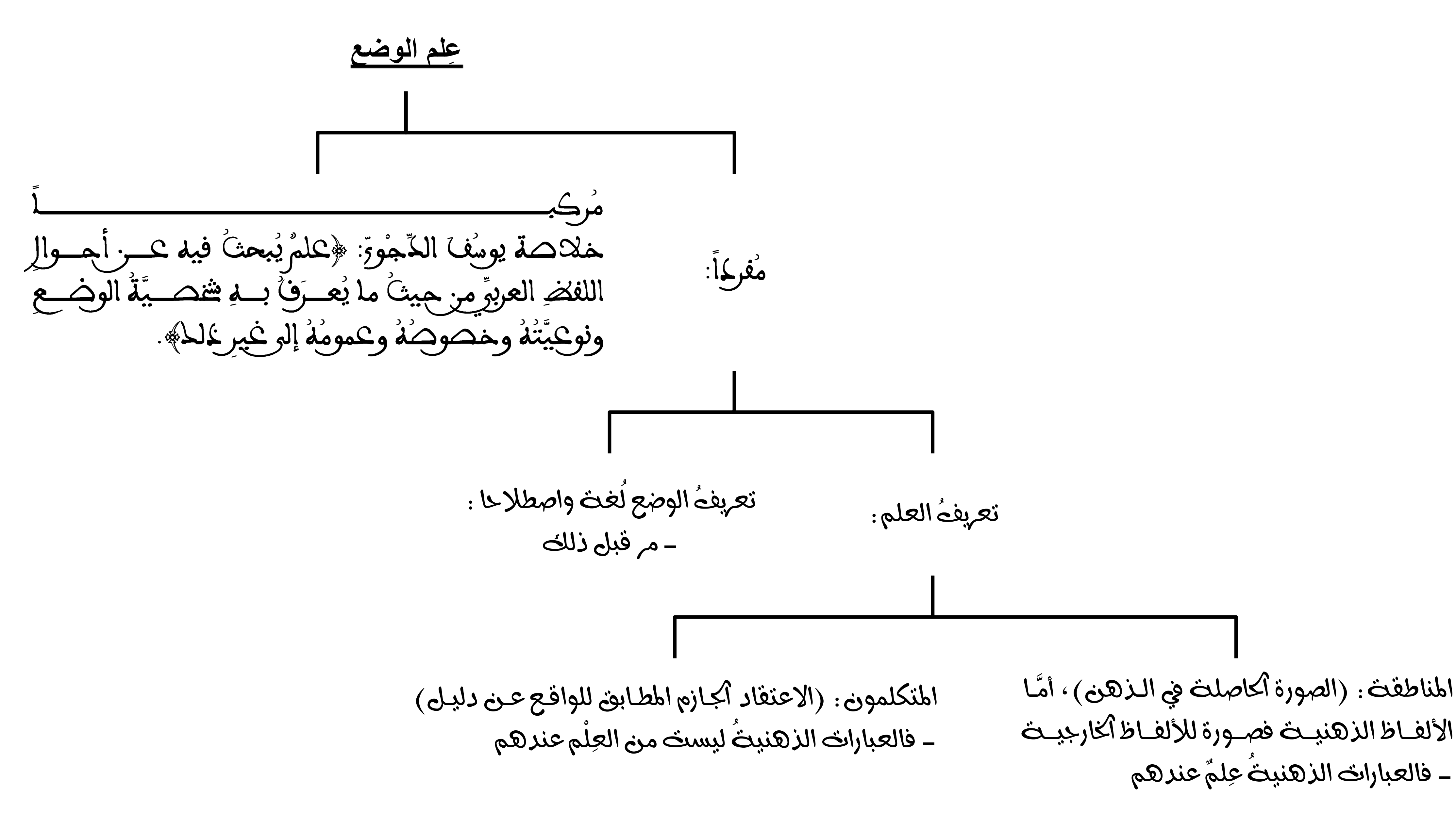


تقسيم الرسالةِ العضُديَّة

- ما يذكر في هذه الرسالة إما..

- لإفادة المقصود: فهو **التقسيم**
  - وفيه: مقصورد الرسالةِ
  - وهو قسمان:
    - المقصود الأصلي: تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول
    - المقصود التبعي: بيان معنى العَلَم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعلِ

- أو لإفادة ما يتعلق به
  - فلا يخلو: إن كان..
    - مِن تعلق السابق باللاحق لأجلِ الشروع على وجه البصيرة فيه: فهو **المقدمة**
      - خرج ما يُذكر للتبركِ كالبسملة
      - والمراد بالمقدمة هنا العبارات الذهنية المعينة
    - أو مِن تعلق اللاحق بالسابق من حيث زيادة التوضيح والتكميل: فهو **الخاتمة**
      - خرج ما يُذكر للتبرك كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم


عِلم الوضع
مُفرداً:
مُركبـاً
خلاصة يوسُف الدِّجْوِيّ: ﴿علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوالِ اللفظِ العربيِّ من حيثُ ما يُعرَفُ بهِ شخصيَّةُ الوضعِ ونوعيَّتُهُ وخصوصُهُ وعمومُهُ إلى غيرِ ذلك﴾.
تعريفُ العلم:
تعريفُ الوضع لُغة واصطلاحا:
- مر قبل ذلك
المناطقة: (الصورة الحاصلة في الذهن)، أمَّا الألفاظ الذهنية فصورة للألفاظ الخارجية
- فالعبارات الذهنيةُ عِلمٌ عندهم
المتكلمون: (الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل)
- فالعبارات الذهنيةُ ليست من العِلْم عندهم

تعريفُ **اللفظ**

لُغةً

في أصل اللغةِ: مَصدر بمعنى الرَّمْيِ مطلقا سواء كان بالفم أو بغيره
- فيتناول ما لم يكن صوتا وما هو حرف واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا

ثُمَّ خُصَّ لُغةً بـ: (الصادِرِ بالفعل مِن الفم من الصوت المعتمد على المخارج حرفا واحدا أو أكثر مهملا أو مستعملا)
- سواء كان فمَ إنسانٍ أو غيره

وعلى التعريف:
١- لا يُقال: (لفظة الله)، لأنَّ الصدورَ من الفم في النفسي مُحالٌ على الله، أمَّا الكلامُ المُنزَّلُ المخلوقُ فكذلك لأنَّ الإضافة على معنى التشريفِ كناقةِ الله لإيهامٌ للجارحة
٢- ويُقالُ: (كلمة الله)، فإضافةُ (الكلمة) لله وإنْ كان مُوهِماً لكنْ وَرَدَ الإذنُ الشرعيُّ بإسنادها إليه
- مصطفى: ﴿الكلام﴾ مُشتركٌ بين النفسيّ واللفظيّ بخلافِ ﴿اللفظ﴾

واختلفوا في ترتيب النقلِ:
١- الرضي: استعمل بمعنى اسم المفعول أي: الملفوظ، ثم خص بالملفوظ من الحرف
٢- الجرجاني: استعمل في مصدرِ الرميِ مِن الفم من الحروف والأصوات، ثم استعمل بمعنى المفعول أي: الملفوظ

في عُرفِ النُّحاة

في عُرفِ النُّحاة: ما شأنُهُ الصدورُ مِن الفم من الحروف واحدا كان أو أكثر أو ما ليس شأنه الصدور من الفم ولكن تجري عليه أحكام اللفظ كأحكام العطف والإبدال
- فيندرج فيه حينئذ:

١- كلمات الله لا فرق بين القديمة والحادثة
- أمّا الألفاظُ القرآنيةُ الحادثةُ فدخولُها ظاهرٌ
- وأمَّا المعنى القديمُ فشأنه الصدورُ مِن الفم لولا المانع وقد قام المانع في القديم، فمرادُ السَّمَرْقَنْدِيّ مجردُ الاندراجِ في التعريفِ، والجوازُ الشرعيُّ وعدمُهُ شيءٌ آخرُ

٢- الضمائر الواجبةُ الاستتار
- أمَّا المستترة جوازا والمحذوفُ مِن مبتدإٍ أو خبر أو نعتٍ أو غير ذلك.. فداخلٌ في التعريف

العلاقةُ بين المعاني الثلاثة:

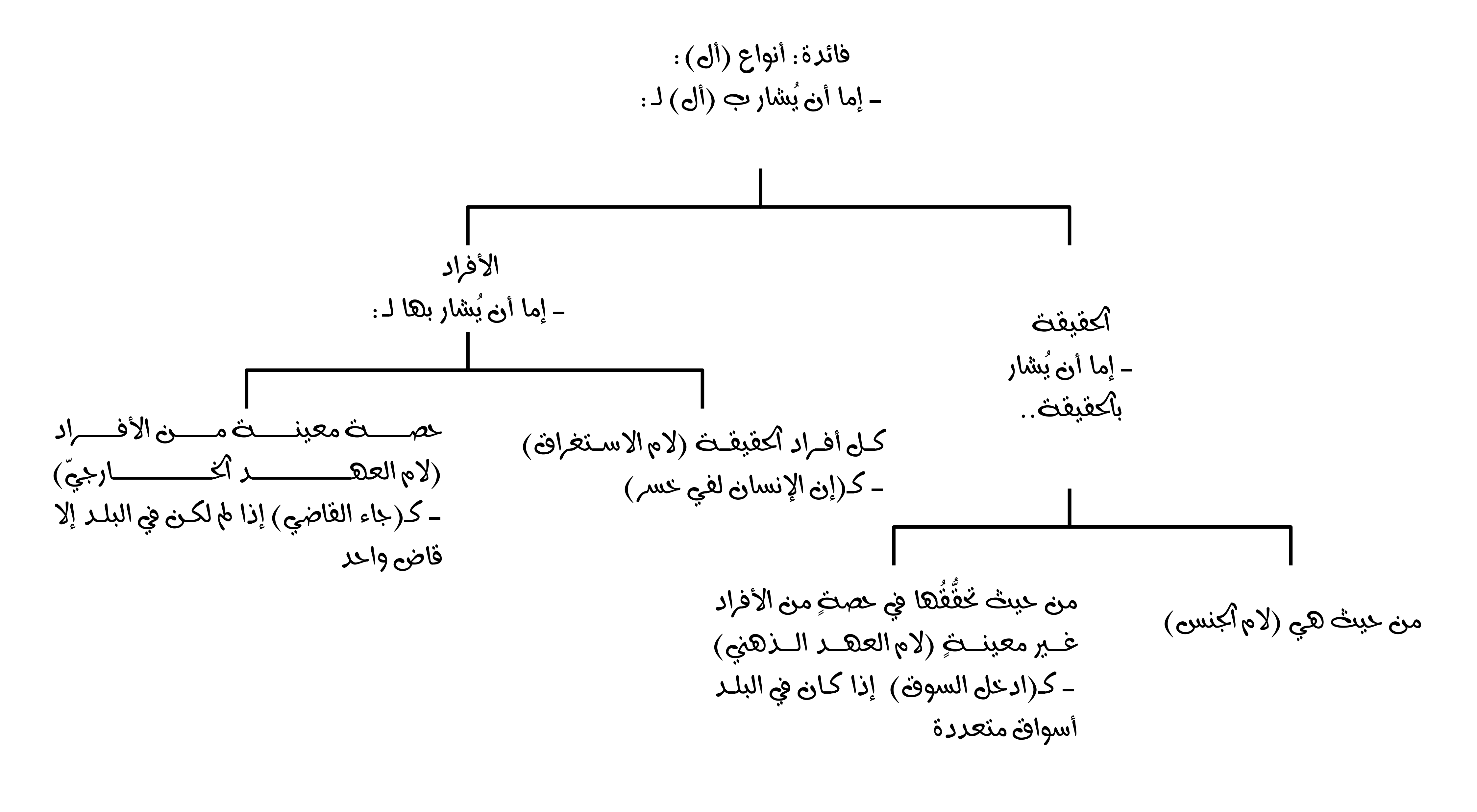
معنى عُرفِ النُحاةِ أعمُّ مِن معنى عُرفِ أهلِ اللغة
- فيجتمعان في نحو (زيد قائم) وينفردُ معنى النحاة بكلمات الله القديمة والضمائر الواجبة الاستتار

المعنى عند النحاةِ مُبايِنٌ للمعنى في أصل اللغة، فمعناه في أصل اللغةِ الرميُ مطلقا وهو مصدر، أمَّا مَا شأنُهُ الصدورُ مِن الفَمِ فاسمُ مفعول
- مصطفى: وكذا بين الأول والثالثِ التبايُنُ

المعنى المُرادُ في علم الوضع:

المعنى عند النحاةِ مع إخراج المهمل لأنه غيرُ موضوعٍ

مُصْطفَى دَنْقَش



فائدة: أنواع (أل):
- إما أن يُشار ب (أل) لـ:
الحقيقة
- إما أن يُشار بالحقيقة..
من حيث هي (لام الجنس)
من حيث تحقُّقُها في حصةٍ من الأفراد غير معينةٍ (لام العهد الذهني)
- كـ(ادخل السوق) إذا كان في البلد أسواق متعددة
الأفراد
- إما أن يُشار بها لـ:
كل أفراد الحقيقة (لام الاستغراق)
- كـ(إن الإنسان لفي خسر)
حصة معينة من الأفراد (لام العهد الخارجيّ)
- كـ(جاء القاضي) إذا لم لكن في البلد إلا قاض واحد

أقسام اللفظ **الموضوع**

تنبيه:

- العموم والخصوص من عوارض الألفاظ فوصف المعنى بهما تَجَوُّزٌ من وصف المدلول بوصف الدالّ

- وصف المعنى بالكُلِّيّة والجزئية حقيقةٌ ووصف اللفظ بهما مجازٌ

أولاً: باعتبار الواضع

أقسامُهُ

- عرفي: نوعان:
  - عرفي عام: لم يتعين ناقلُهُ كـ«دابة» لذات القوائم الأربعة، فهو في أصل اللغة لكل ما دَبَّ على وجه الأرض.
  - عرفي خاص «اصطلاحي»: الواضع فيه أهل فن معين كوضع النحاة الفاعل لكل اسم مرفوع تقدم عليه فعله
- لغوي: ما كان الواضع فيه من أهل اللغة كوضع «أسد» للحيوان المفترس
- شرعي: الواضع فيه من أهل الشرع، كوضع «صلاة» للأقوال والأفعال المخصوصة

الخلاف في واضع الألفاظ اللغوية:

الأقوال:

١- الله «الأشعري وأهل الظاهر وبعض الفقهاء والتفتازاني»

٢- أرباب اللغة باصطلاح بينهم «بعض المتكلمين»

٣- آدم . . . .

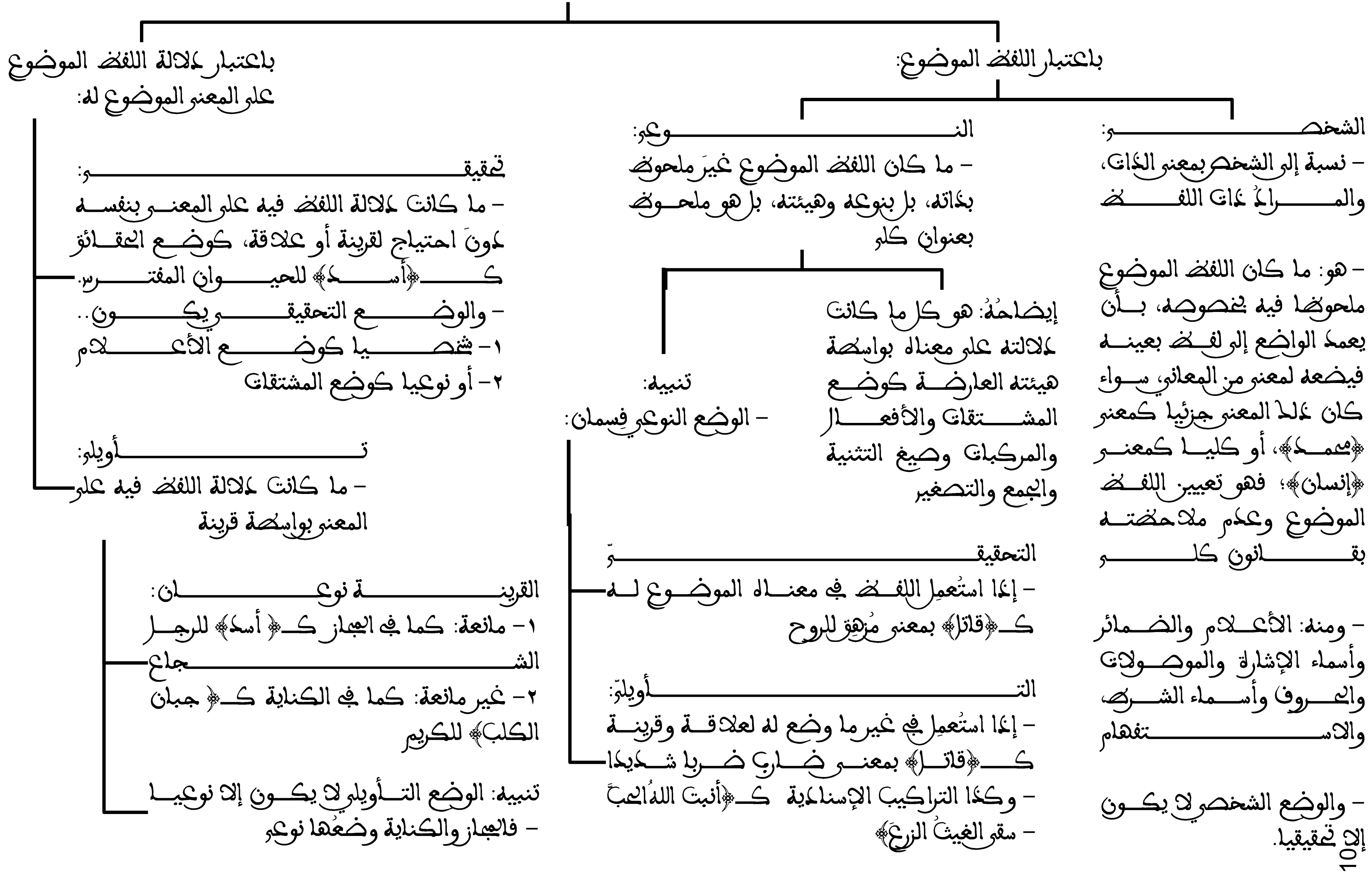
٤- الله بالنسبة للألفاظ التي يقع بها التنبيه للاصطلاح، والباقي مُحتَمِل «الإسفرائيني»

٥- التوقف «الباقلاني والعضد والآمدي»

موضوع الخلاف:

- خلاصة الدعوى: «الخلاف إنما هو في أسماء الأجناس كـ«رجل وامرأة وأسد وذئب» لا في أعلام الأشخاص كـ«زيد وعمرو ومصر وبغداد» فذلك من وضع البشر اتفاقا

- ولا يُعقَلُ إلا أنَّ الإنسان أُلهِمَ في بدء أمره بعض الأسماء لبعض الأشياء، أو أوحي إليه بها على حسب ضروراته وحاجاته، ثم أخذ بعد ذلك يضع لها ما يختاره من الألفاظ مما يناسب لغته وترقيه، ولذلك ترى الموضوعات تتسع يوما فيوما على حسب رقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات، ولذلك لا نجد لكثير من الأشياء الآن أسماء عربية، ونجد لها أسماء وضعها بإزائها الأمم الأخرى عندما تقدمت فيها الصناعة، وظهرت بها المكتشفات والمخترعات»



تابع أقسام اللفظ الموضوع
باعتبار اللفظ الموضوع:
الشخصي:
- نسبة إلى الشخص بمعنى الذات، والمراد ذات اللفظ
- هو: ما كان اللفظ الموضوع ملحوظا فيه بخصوصه، بأن يعمد الواضع إلى لفظ بعينه فيضعه لمعنى من المعاني، سواء كان ذلك المعنى جزئيا كمعنى «محمد»، أو كليا كمعنى «إنسان»؛ فهو تعيين اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلي
- ومنه: الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والحروف وأسماء الشرط والاستفهام
- والوضع الشخصي لا يكون إلا تحقيقيا.
النوعي:
- ما كان اللفظ الموضوع غيرَ ملحوظ بذاته، بل بنوعه وهيئته، بل هو ملحوظ بعنوان كلي
إيضاحُهُ: هو كل ما كانت دلالته على معناه بواسطة هيئته العارضة كوضع المشتقات والأفعال والمركبات وصيغ التثنية والجمع والتصغير
تنبيه:
- الوضع النوعي قسمان:
التحقيقي
- إذا استُعمِل اللفظ في معناه الموضوع له كـ«قاتل» بمعنى مُزهِق للروح
التأويلي:
- إذا استُعمِل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة كـ«قاتل» بمعنى ضارب ضربا شديدا
- وكذا التراكيب الإسنادية كـ«أنبت اللهُ الحبَّ
- سقى الغيثُ الزرع»
باعتبار دلالة اللفظ الموضوع على المعنى الموضوع له:
تحقيقي:
- ما كانت دلالة اللفظ فيه على المعنى بنفسه دونَ احتياج لقرينة أو علاقة، كوضع الحقائق كـ«أسد» للحيوان المفترس.
- والوضع التحقيقي يكون..
١- شخصيا كوضع الأعلام
٢- أو نوعيا كوضع المشتقات
تأويلي:
- ما كانت دلالة اللفظ فيه على المعنى بواسطة قرينة
القرينة نوعان:
١- مانعة: كما في المجاز كـ« أسد» للرجل الشجاع
٢- غير مانعة: كما في الكناية كـ« جبان الكلب» للكريم
تنبيه: الوضع التأويلي لا يكون إلا نوعيا
- فالمجاز والكناية وضعُها نوعي

مُصطفى دَنْقَش

تابع تقسيم اللفظ الموضوع

رابعاً: باعتبار الموضوع له وآلة استحضاره:

حيثيةُ التقسيم ومُستَنَدُهُ

الحيثية: مِن حيثُ تشخصُ المعنى وعمومُه وخصوصُ الوضع وعمومه

- خصوص الوضع وعمومه منظور فيه لمتعلق التصور، فإن كان متعلِّقا بعام فالوضع عام وإن كان متعلقا بخاص فالوضع خاص

- وآلة الوضع هي ما يعبر عنه بالتعقل أي ما يتعقله الواضع عند الوضع

المُستند: التقسيمُ العقليّ

التقسيم: المعنى إمَّا..

مُشَخَّص (معين)

- سيأتي

غير مُشَخَّص (عامّ)

- الوضع إمَّا..

خَاصّ (وضعٌ خَاصٌّ لموضوع له عام)

- موضوعٌ لأمر كُلِّيٍّ باعتبار تعقله بخصوصيةِ بعضِ أفرادِهِ

- وهذا القسم لا وجود له بل حكموا باستحالته

عامّ (وضعٌ عامّ لموضوع له عام)

- مَوضوعٌ لأمر كُلِّيّ باعتبار تعقله على عمومه، فآلة الوضع في هذا القسم التعقل بالعموم والموضوع له المتعقل العام

- كما إذا تصورتَ معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة (الإنسان)

- وينقسم إلى: (اسم جنس - مصدر - مشتق - فعل)

- وهذا القسم لا يتعلقُ الغرض به هنا

مُصطفى دَنقَش

تابع باعتبار الموضوع له وآلة استحضاره:

ثانياً: **مُشَخَّص** (معين)

- **الوضع** إمَّا..

خَاصّ (وضعٌ خَاصٌّ لموضوعٍ لـه خَاصّ)

- موضوعٌ لَمُشَخَّص باعتبار تعقلـه بخصوصه **بعينـه** وشخصه

- كما إذا تصورت ذاتاً ووضعت لفظةَ (زيدٍ) بإزائِها

- وهو قسمان: علم شخص وعلم جنس

- وهو غيرُ مقصودٍ مِن الرسالةِ ولكنْ تَعَرَّضَ له لإيضاحِ المقصودِ

عامّ (وضعٌ عامّ لموضوعٍ له خَاصّ)

- موضوعٌ لمُشَخَّصٍ متعدد الأفراد **باعتبار** تعقله **بأمر عام**

بيانُه

- **فلا يُفْهَمُ ولا يُفَادُ مِنه إلا واحدٌ بخصوصه دون القدرِ المشترك وهذا التعقُّلُ هو آلةُ الوضع** ووسيلة إلى حصوله، **وليسَ** المشتركُ **هوَ الموضوعَ له**

- **فالوضع كلي** لأن آلته كُلِّيّة وأما هو باعتبار ذاته فجزئي كما أنه كذلك باعتبار الموضوع له **لأنَّ الموضوع له مُشَخَّص**

- **فـ(هذا) مثلا موضوعة** ومعناه **المُشَار إليه المُشَخَّص** وليس صفةً للمُشَار إليه من حيث مفهومه لأنه من حيث مفهومه كُلِّيّ

- وعليه: **فـ(هذا) ونحوه مِن هذا القسمِ** موضوعٌ للجزئيات **فالجزئيات مستويةٌ في نسبة الوضعِ إليها ولا يُفيد اللفظُ التعيينَ إلا بقرينة** كالإشارة الحسية والعلم بالصلة

- ولا يُقال (هذا) يُرادُ به الأمرُ العام الذي هو مفهومُ المُشَار إليه أي المفرد المذكر

مُقارنات

المقارنة بين هذا القسمِ وبين المجاز: كلاهُما يحتاجُ لقرينة، ولكن..

- القرينةُ هُنا لازمةٌ لتعيين المراد لا لمجردِ الاستعمال

- والقرينةُ في المجازِ لازمةٌ لِمجردِ الاستعمال لينصرف عن إرادة المعنى الحقيقيّ

المقارنة بين هذا القسمِ وبين المُشترك اللفظي

هُما سيان في عدم إفادة تشخص المعنى الموضوع له

الفارق:

١- لزوم التعيين في المعنى فيما هُنا وعدمُهُ لزوم تعيين المعني في المشترك اللفظي، فتارة يحصل التعيينُ كما في الأعلام كـ(زيد) المشترك وتارة لا يحصل تعيينٌ كما في الكُلِّيّات كـ(عَيْن)

٢- وحدة الوضع هُنا وتعددُ الوضعِ في المشترك اللفظيّ

وذلك **كأسماء الإشارة** والضمائر والموصولات والحروفِ
- وهذا القسمُ هو المقصود الأصلي من الرسالة

تردد التفتازانيّ في كونِ الوضعِ واحداً أو متعدداً
- أجاب الجمهور : لا يلزمُ عليه تعدادُ الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع للأمر الكُلِّيّ الصادق على كل الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع إلا لو قلنا أن لفظ هذا موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك

هذا القسم معناه متعدد **بين مُشَخَّصات ثُمَّ يُقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المُشَخَّصات بخصوصِه** فيُعين اللفظُ بإزاء كل واحد من أفراده المُشَخَّصة
- سواءٌ كان ذلك الأمرُ العامُّ مِن

ذاتيَّاتها كمعاني الحروف
- فالواضع وضع لفظة (مِن) لكل ابتداءٍ خاصٍ، وتلك الابتداءات تعلقت عند وضعِ (مِن) لها بمطلق ابتداء أعني الابتداء الكُلِّيّ وهو ذاتيٌّ للابتداءاتِ الخاصةِ لأنه جزءُ ماهيَّتها لأنَّ الابتداءاتِ الخاصةِ هي الابتداءُ المطلق مع قيد الإضافة للمجرورِ

أو عوارضها كـ:

المضمرات
- فـ(أنا) موضوعةٌ لِزيدٍ وعمرو إلخ، مع استحضار أمرٍ كُلِّيّ أنه مفرد مذكر متكلم، والإفرادُ والتذكيرُ والتكلمُ أمورٌ خارجة عن الماهية كالضحك بالنسبة للإنسان

وأسماء الإشارة والموصولات
- فـ(ذا) موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو إلخ، مع استحضار أمر كُلِّيّ أنه مُفرد مُذَكَّرٌ مُشَار إليه، فهي موضوعة لكل واحد من المُشَخَّصات بملاحظة الأمر العام مِن حيثُ إنه آلة للوضع

التقسيم المذكور للفظ الموضوع باعتبار الآلة هو تقسيم الجرجاني والعضد

- أمّا التفتازاني والرضي وأبي حيان وجمهور المتقدمين فقالوا: الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة كلية وضعاً، وعرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة القرائن.

تمثيل ذلك:

- فـ«أنا» موضوع لمفهوم المتكلِم، فإذا استعمله متكلِمٌ معين تعين، وليست موضوعةً لواحد بعينه، وإلا كانت في غيره مجازا، وليست موضوعة لكل واحد منها، وإلا كانت مشتركا

والقرائن هي:

١- التكلم والخطاب وتقدم الذكر في الضمير

٢- الإشارة الحسية في اسم الإشارة

٣- النسبة في الموصول والمضاف

ويلزم على هذا المذهب محذورات:

١- كونها مستعملة دائما في غير ما وضعت له، فتكون مجازا بلا حقيقة، والجمهور يمنعه

٢- كونُها نكِرات؛ لانتفاء التعيُّن فينتفي التعريفُ

٣- لو كانت الحروف معانيها حال الوضع كلية لكانت أسماء مستقلة بالمفهومية

التقسيم

معنى التقسيم

- لغةً: جَعلُ الشيء أقساماً

- مصطفى: في التعريف دور، وفي مقاييس ابن فارس: ﴿قسم﴾ له أصلان، يدلُّ أحدهما على جمالٍ وحسنٍ والآخر على تجزئة شيء﴾

- اصطلاحا: ضَم قيدينِ أو أكثر إلى عامٍّ ليصير ذلك العامُّ بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الآخر أو غيرَ مباينٍ له باعتبار تنافي القيود أو تخالفها فقط

تنافي القيود: ما كانت أقسامه متباينة (تقسيم حقيقي)
- وعلامته: عدم صحة حمل بعض الأقسام على بعض
- والمتبادر بحسب العرفِ هو التقسيمُ الحقيقيّ الأول، وهو المرادُ هنا

تخالفُ القيودِ وعدمُ تنافيها: ما كانت أقسامه غير متباينة (تقسيم اعتباري)
- وعلامته: صحة حمل بعض الأقسام على بعض

ماذا سيُقَسَّمُ في الكتاب؟

- مدلول اللفظ، وتعريفُ المدلول: المعنى الموضوع له
- فائدة: المعنى الحاصِلُ في العقل

أقسام: من حيثُ..

- حصولُهُ في العقل: (المعنى الحاصل في العقل = معلوم)
- انفهامُهُ:
  - ١- انفهاماً مُطلقاً: (مفهوم)
  - ٢- انفهامه بانفهام غيره: (مدلول)
- وضع اللفظ بإزائه: (موضوع)
- القصد إليه من اللفظ الذي أفاده: (معنى)

مستندُ التقسيم:

الاستقراء لا العقل، لأن العقل يجوز أقساما كثيرة وإن لم تكن موجودة

اللفظُ الموضوع باعتبار **مدلولِهِ:**

- أقسامُه: إمَّا..

مدلولُــــــــــــه كلــــــــــــيّ

- فمدلُولُــه لا يمتنــعُ مــن فــرض صــدقِه علــى متعــدد

- أقسامُهُ:

مدلولُـهُ **ذات** أي: غيرَ حدث وحدَهُ: **(اسم الجـــنس** - اســـم الحقيقـــة) كـــ(رجـــل - أســـد)

- وهو جامد، فمدلولُهُ بسيطٌ

- المراد بالذات في اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره

اللفظ في اسم الجنسِ والنكرةِ مُتّحِدٌ، ولكنْ:

١- إنْ لوحظ بوضعِهِ للماهية من حيث هِــي فــ(اســم جــنس)

٢- وإن لوحظ وضعه للفرد المنتشر فـ(نكرة)

- وإن اشتهر أنَّ (أسداً) اسم جنس و(رجلاً) نكرة

علــم الجـــنس كاســـمِ الجـــنس

- لأنهُ موضوعٌ موضوعٌ للذاتِ أي لِما ليس حــدثا ولا مركبــا منــه ومــن غــيره

- وهذا بناءً على كونِ علم الجنسِ موضوعاً للماهيـة مـن حيـث هـي، والتحقيـقُ أنـه موضـوع للماهيــة المعينــة في الــذهن، وعليه فمدلولُه مُشَخَّص كعلم الشخص لكنه لا يدخل في العلم في كلام العَضُد لأن الكلام في اللفظ الموضوع لمعنى مُشَخَّص تشخصا خارجياً، والتشخصُ في علم الجنس ذهنيّ

مدلولُــــهُ **حــــدث** وَحْــدَهُ: **(المصـــدر)**

- وهو جامدٌ، فمدلولُهُ بسيطٌ

المراد بالحدث: أَمْرٌ قائِم بغيره كالضرب والقتل

فخرج: السواد والبياض

معنى القيام بالغير: اختصاص الناعت بالمنعوت كالمظروف بالنسبة للظرف أو التبعية في التحيز أي الاتحاد في الإشارة الحسية كما في الماديات أو العقلية كما في المجــــــــــردات

- فإذا أشير لـ(زيد) إشارةً حسيةً فتلك الإشارة ليست لِجِرمِهِ فقط بل له مع البياض أو الســـــواد أو الضـــــربِ

- والمجردات: ما تَجَرَّدَ عَن الجِرمية والعرضية

مُصْطفَى دَنْقَش

مدلولُه مُشَخَّص
- سيأتي

مدلولُهُ مركب من الحدثِ وغيرِهِ:
- **إما أن تعتبر** النسبة - أي الارتباط -..

مِن طرف الذات: المشتق
- بأن يلاحظ الذات أولا ثم ينسب لها
- مدلوله الذات والحدث والنسبة بينهما
- أقسام المشتقّ: إما أن يُعتبر قيامُ الحدثِ بالمشتقّ من حيثُ..

١- الحدوث: (اسم الفاعل)
٢- الثبوت: (الصفة المشبهة)
٣- وقوع الحدث عليه: (اسم المفعول)
٤- الزيادة على غيره: (اسم التفضيل)
٥- كونه آلةً لحصول الحدثِ: (اسم الآلة)

٦- كونه مكانا وقع فيه الحدثُ: (ظرف المكان)
٧- كونه زمانا وقع فيه الحدثُ: (ظرف الزمان)
- والمراد بظرفَي الزمان والمكان: مُشَارِك الحدث في المادة كـ(مذهب - مضرب)

من طرف الحدث: الفعل
- مدلُوله الحدث والزمان والنسبة

أقسام الفعل باعتبار..
١- الزمان: (ماض - مستقبل - حال)
٢- الطلب: (أمر - غيرُ أمرٍ)

التحقيقُ أنَّ الانقسام إلى كُلِّيّ وجزئيّ هو مِن خواص الاسم لا الفعل والحرف كما حققه السيد في حواشي القطب - لأنَّ الكُلِّيّة والجزئية مِن صفات المعاني، ومعنى الاسم مستقل فيصح وصفُهُ بالكُلِّيّة والجزئية وأما الفعل والحرف فمعناهما غيرُ مستقل فلا يصح وصفُهُ بالكُلِّيّة والجزئية - نعم إن عُبِّرَ عن معناهما بالاسم كان يُقال: معنى (مِن) أو معنى (ضَرَبَ)، صَحَّ الحكمُ عليهم بالكُلِّيّة والجزئية

اختلفوا في أسماء الآلة والزمان والمكان على طريقتين:
١- المشتقُ: ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث، وعليه: فالثلاثة غير مشتقة فـ(مفتاح) لا يدل على ذات موصوفة بالفتح كـ(فاتح)، بل على ذات حَصَل بها الفتحُ، كذا (مجلس) ليست كـ(جالس)
٢- المشتقُ: ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحَدَثٍ، وعليه: فالثلاثةُ مشتقة

مدلولُــــــــــــــــه مُشَــــــــــــــخَّص

- فمدلُولُـــه يمتنـــعُ مـــن فـــرض صـــدقِه علـــى متعـــدد

- ولا يُشترط أن يكون له أفرادٌ خارجية، بل الشرطُ أن يكونَ لو فرض له أفراد في الخارج لصَدَقَ عليها كـ(شمس)

اســمُهُ: (جزئــيّ حقيقـــــــــــيّ)

- أمَّـــا الجزئـــيُّ الإضافيّ فقد يكونُ كلّيــاً إذا شَــمل متعـــدداً مـــعٍ اندراجه تحت كلي آخر، فـ(الإنسان) جزئيّ إضافيّ فقط لاندراجه تحت كلي وهــو (حيــوان)، و(زيــد) حقيقــي وإضافي

أقسامُهُ:

- الوضعُ إما..

خـــاصّ (العَلَـــم الشخصـــــيّ)

- بــأن لـــوحظ بخصوصــــه أي ملتبســـة بـــالأمر الخـــاص بهـــا مـــن طول وقصر وسواد أو ضده ووضع له اللفظ المذكور

عــــــــــــــــــــامّ

- بأن يكون الموضوع لـه كلا من مُشَخَّصات لوحظـــت إجمـــالا بـــأمر كُلِّـــيّ يعُمُّهـــا

- أقسامُهُ:

تنبيـــه: جَعـــلُ هـــذه الأربعـــةِ موضـــوعةً لمُشَخَّص وضعا عاما هو مـــذهب العَضُـــد ومتابعيـــه، ومـــذهبُ السعد ومتابعيه أنها موضوعة لكُلِّيّ

مدلولُـه معنـى فـي غيـره يتعلــق بانضــمام ذلــك الغير إليه (الحرف)

إيضـــــــــــــــــــــاحُهُ

- أي: لا يـــتعين معنـــاه فـــي الـــذهن ولا فـــي الخـــارج إلا بالانضـــــــــــــــــــــــــمام

- فإذا قُلتَ (سِرتُ مِن البصرة إلى الكوفة) فمعنى (مِن) الابتداء الجزئي وهو الربط الخاص بين السير والبصرة، وهذا الربطُ على هذه الكيفية لم يوجد له تحقق في الخارج ولا في الذهن إلا بالبصــــــــــــــرة والســـــــــــــير

- فمُرادُ العَضُد بالغير: معنى العامل والمجرور

كـ(مِن - إِلَى)

مدلولُه معنىً حاصلٌ في نفسِه دون انضمام الغيرِ إليه
- ولأنَّه موضوعٌ لمُشَخَّصات وضعا عاما تحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين

إيضاحُه
- فـ(الذي - هو - هذا) كُلٌّ منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما، وهذه الذواتُ مستقلة بنفسها لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكنَّ الذواتِ مُبهمة، فتُوَضَّحُ بالصلةِ أو المخاطبة أو الإشارة

أقسامُهُ:
- القرينة إن كانت في..

المخاطبة: **(الضمير)**
- المراد بالمخاطبة: توجيه الكلام للغير
- يشمَلُ:
١- المتكلم كـ(أنا)
٢- المخاطَب كـ(أنتَ)
٣- الغائب كـ(هو): فالغائب حاضرٌ تقديرا باعتبار ذكرِهِ سابقا أو حصولِهِ في العقل

غير المُخاطبة: إما..

حسية (اسم الإشارة) كـ(هذا - ذلك)
- بأن يُشار للمراد بذلك اللفظ بعضو من الأعضاء

تنبيه: لفظُ الإشارةِ قد يُشارُ به إلى الجنس بناءً على جعلِهِ بمنزلةِ المُشَخَّص المشاهد
- كما في حديث: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ» النَّسائي وأحمد، أي بجنس الصبغ الأسود
- وكقولِكَ عند ذكر الحيوان: (هذا كُلِّيّ)

عقلية (الموصول)
- أن يشار إلى المراد المعين باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملةٍ إليه معهودٍ بين المتكلم والمخاطَب
- كـ(الذي - التي)

إيضاحُه
- فـ(الذي) في حد ذاته صادقٌ بالذي كان معنا أمس و بغيره لوضعه لكل منهما لكنَّ الصلة تُعَيِّنُ المرادَ منه عند الاستعمال

الصلةُ لا تُفيدُ التعيينَ إلا إذا كان مضمونُها:
١- مُنحَصِراً في واحد فقط لا لأكثر من واحد وإلا كان التعيينُ غير حاصل
٢- معهوداً عند المُخاطَب

الحق أن الموصول كضمير الغائب موضوعٌ للجزئيات مطلقا حقيقية أو إضافية، صرح به السيد
- فالسَّمَرْقَنْديّ يوافق العَضُد في بعض الأقسام ويوافق السعد في ضمير الغائب والموصول

اعتراض: هذه القسمة لمدلولِ اللفظِ غيرُ حاصرةٍ لجواز وجودِ لفظٍ وضع بأمر عام لكل من أفراده المُشَخَّصة ولم تكن القرينة إحدى الثلاث المذكورة
- وذلك كـ:

أسماء حروف المباني كـ(الألف) وهي الحروف التي تبني وتركب منها الكلمة
- أجيب: لا نُسَلِّمُ أن حروف المباني موضوعةٌ للجزئيات المستحضَرة بقانون كليّ بل موضوعةٌ للأمر الكُلِّيّ

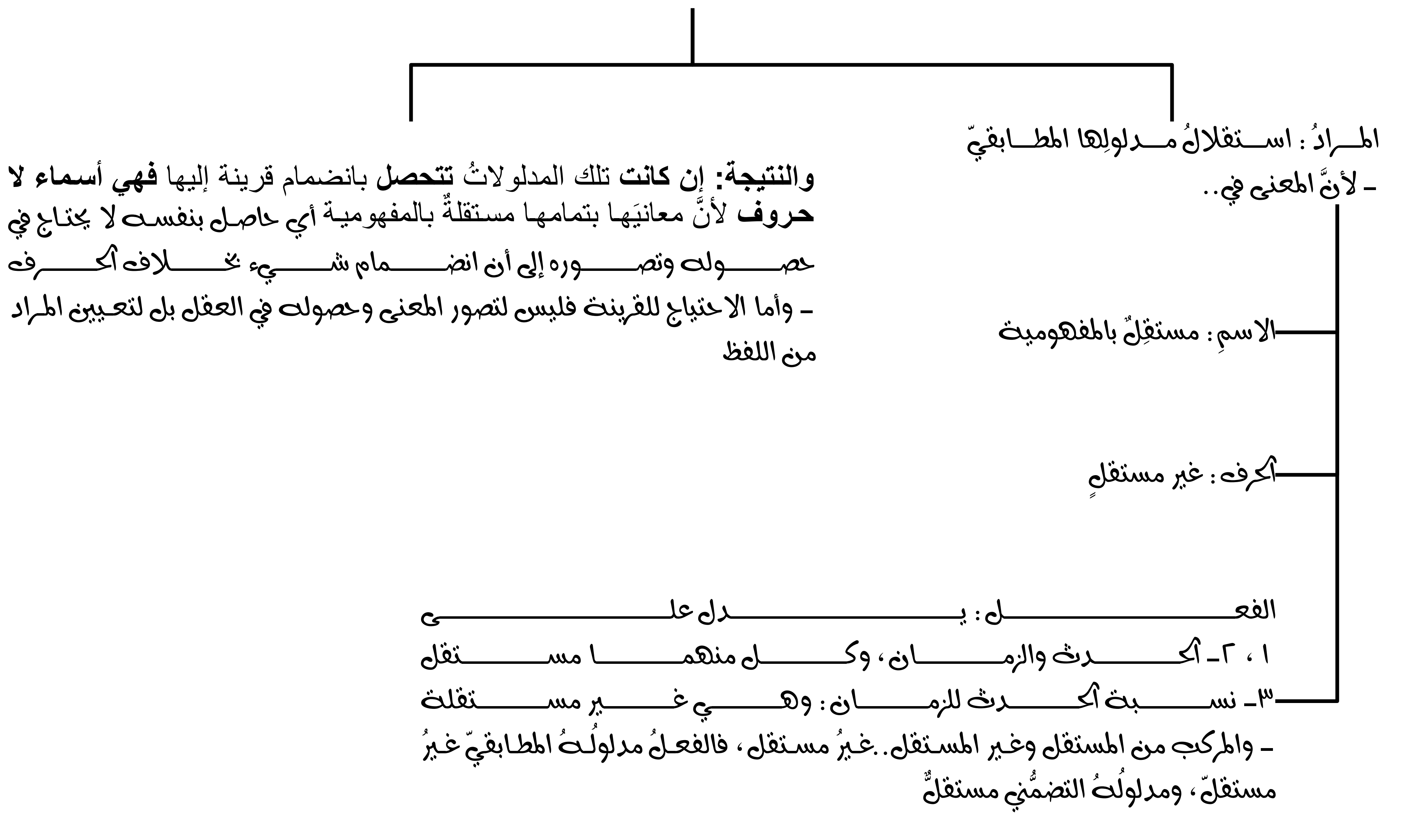
أسماء الكتب
- وبيانُهُ: (الكافية) مثلاً موضوعٌ لكل فرد يصدُق عليه ألفاظُ مخصوصةٌ منسوبةٌ لابن الحاجب دالةٌ على معانٍ مخصوصةٍ، وتلك الأفرادُ هي نُسَخُ الكتابِ
- الجواب: أسماء الكتب فيها قولان، ولا إشكال فيها على كلا القولين
- وما قيل في أسماء الكتب يُقال في أسماء العلوم
- والقولان هُما:

هي مِن علم الجنس
- لأنَّ الشيء يتعدد بتعدد محله، فاسم الكتاب عَلَمٌ لنوع الألفاظ الذهنية المخصوصة

هي مِن علم الشخص
- لأنَّ الشيء لا يتعدد بتعدد محله، فاسمُ الكتاب عَلَمٌ على الألفاظ الذهنية المستحضرة في ذهن المُصَنِّفِ حتى لو تعدد المدلول فالشيء لا يتعدد بتعدد محله فالألفاظ المستحضرة في ذهن المُصَنِّفِ هي المستحضرة عنده غيره

الخاتمة: نَبَّهَ فيها على ما به الاشتراك وما به الامتياز:

التنبيه الأول: **الضمير واسم الإشارة والموصول**..مدلولاتُها **ليست معانيَ في غيرها** بل كُلٌّ مِنها بتمامه معنىً في نفسه مستقل بالمفهومية



المرادُ: استقلالُ مدلولِها المطابقيّ

- لأنَّ المعنى في..

الاسمِ: مستقِلٌ بالمفهومية

الحرف: غير مستقلٍ

الفعل: يدل على

١، ٢- الحدث والزمان، وكل منهما مستقل

٣- نسبة الحدث للزمان: وهي غير مستقلة

- والمركب من المستقل وغير المستقل. غيرُ مستقل، فالفعلُ مدلولُه المطابقيّ غيرُ مستقلّ، ومدلولُه التضمُّني مستقلٌّ

والنتيجة: إن كانت تلك المدلولاتُ **تتحصل** بانضمام قرينة إليها **فهي أسماء لا حروف** لأنَّ معانيَها بتمامها مستقلةٌ بالمفهومية أي حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره إلى أن انضمام شيء بخلاف الحرف

- وأما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ

تابع الخاتمة:

التنبيه الثاني:
الفرق بين الموصول والضمير واسم الإشارة

الموصول مع القرينة - أي الصلة - لا يفيد الجزئية بل هو **كلي**
- لأنَ الإشارة العقلية المعهودة - أي الصِلةُ - لا تفيد التشخص
- وتقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية، فمُجرَّدُ الصلة كُلِّيٌّ لا يدُل إلا على انتساب مضمون الجملة إلى ذاتٍ مَا من غير تعيينٍ، والموصولُ كُلِّيٌّ مُقَيَّدٌ بمضمون الصلة

الضمير واسم الإشارة جزئيَّان
- فكلٌّ مِن **قرينة الخطاب والحس** يُفيد التشخص، لأن الإشارة والخطاب لا يكون إلا لمعينٍ

وفيه بحث:
- الموصول موضوع للمُشَخَّص، أمَّا عدمُ فهم السامع للمعنى فلا يوجب الكلية، ألا ترى الأعلام المشتركة فالسامع للفظِ (زيد) مثلا مع وجود عشرةِ أشخاص هم نفسُ الاسم لا يَفهمُ منه معينا مع أن مدلوله جزئي اتفاقا
- وعليهِ فإذا التُفِتَ للقرينة المفيدةِ للتشخص فالجميعُ مُشَخَّص فيبطل كون الموصول كُلِّيا فيكون كالضمير واسم الإشارة جزئياً، وإن لم يُنظَر للقرينة فالجميع كُلِّيّ

التنبيه الثالث:
الفرق بين العلم والمضمر

العلم: صُرِّحَ بخصوص المعنى والوضع فيه
- أمَّا العَلَمُ المشترك فيُعتبر فيه كل وضع على حِدَةٍ، فخصوص المعنى فيه حاصلٌ

المضمر: صُرِّحَ بتعدد المعنى وعموم الوضع فيه

الخلاف بينهما مِن جهة أن
- الوضع في العلم جزئي وفي الضمير كُلِّيّ، فمعنى العلم جزئي مخصوص بخلاف الضمير

التنبيه الخامس: الفرق بين الفعل والمشتق	
الفعل كـ(ضَرَبَ)	المشتق كـ(ضارِبٌ)
يَدُلُّ على حدث منسوب لفاعلٍ مَا مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فالملحوظُ أولاً الحدثُ	يدل على ذاتٍ ونسبةِ الحدث إليها، فالملحوظُ أولاً الذاتُ
يدُلُّ على أحد الأزمنةِ وضعاً فيدخل نحو (عسى - ليس)	يدُلُّ على أحد الأزمنةِ بالالتزام لأن أحدَ جُزأَي مفهومِه وهو الحدث يَستلزِمُ زمنا يقع فيه

التنبيه السابع: الموصول عكس الحرف	
الحرف	**الموصول**
يدل على معنى في غيره وتحصيلُه وتعقُّله بذلك الغير - فالحرف يتوقف وجود معناه ذهنا وخارجا على وجود المتعلق ذي المعنى المستقل	معناه **أمرٌ مُبهَمٌ** عند السامع **يتعين عنده** بمفهوم الصلة الذي هو معنىً حاصل **في الموصول** - فالموصول معناه حاصل غير معين، ويزول الإبهام بالصلة

<u>التنبيه الثامن: الفعل والحرف</u>

- **يشتركان في الدلالة على معنى** معرف بحال **الغير**

- وعليه: فلا يثبت له الغير (١)

---

(١) وقال بعضُهم: في (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فـ(تسمع) مبتدأٌ لأن الفعل إن أريد منه الحدث فقط كان اسماً لاستقلاله بالمفهومية

فائدة: الكلمةُ أذا أريدَ لفظُها كانت اسماً فيصح الحكم عليها وبها ولو كانت تلك الكلمة فعلا أو حرفا، أو مُهملاً، فذِكرُ اللفظ ليس دليلا لمدعى الجرجاني أنه موضوع، وإلا لاقتضى كونَ المهملاتِ موضوعةً لأنفسِها إذا قُلتَ: (جَسَقْ مُهمل أو ثلاثي)

التنبيه الرابع: معنى قول النحاة: (الحرف هو ما يدُلُّ على معنى في غيره)

- **أي أنه لا يستقل بالمفهومية**، فمُرادُهم أن لا يكون ملحوظا قصدا بل يكون ملحوظا تبعا

أصلُ ذلك: - قد تكون المعاني ملحوظةً إمَّا..
١- قصداً بالذات، فبهذا الاعتبار مستقلةٌ بالمفهوميةِ
٢- تبعا غير مقصودة بذواتها، بل آلة لملاحظة غيرها، فبهذا الاعتبار غير مستقلة بالمفهومية

إيضاحُهُ: المرآة إذا نظرت إليها وشاهدت الصورةَ المُرتَسِمَةَ فيها فإن قَصدتَ مشاهدةَ..
١- المرآةِ..فالمرآةُ مبصَرَةٌ قصداً، فيُحكَمُ عليها
٢- الصورةِ..فالمرآةُ مبصَرَةٌ تبعاً ولا يُحكَمُ عليها
- ونسبة البصيرةِ إلى مدركاتِها كنسبة البصر إلى محسوساتِه

مثالُهُ: معنى الابتداء له تعلق بالغير وهو السير
١- فإذا لوحِظَ قصداً..كانَ مستقلا بالمفهومية، فالواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو أمر مشترك بين الابتداءات المُشَخَّصة ووضع لفظة (مِن)
٢- وبعد ملاحظته قصداً يُمكِنُ تقييدُهُ بمتعلَّق مخصوص كـ(ابتداء سيري من البصرة) ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال، بل هو غيرُ مستقلٍّ بهذا الاعتبار فقط وهو هيئةُ الانضمام

- فمعنى (مِن) في (سِرتُ مِن البصرةِ) الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتُبِرَ وسيلةً لملاحظة وصفِ السير وهو كونه مبتدأ من البصرة

- وهذا ليس معناه أن معنى الحرف مظروف في غيره، فكونُه مستقلا بالمفهومية أو غير مستقل شيء آخر

فروقٌ

بـــين الحـــروفِ والأسماء اللازمة للإضافة

القائـــلُ بـــالفرقِ
- ابـن الحاجـب: (وجـب ذكرُ متعلَّـقِ الحرفِ لكون الواضع اشترط في دلالتـه على معنىً ذكرُ متعلّقِـهِ ولو لم يشترط الواضع ذلك لأمكن فهمُ معنى الحرفِ دون المتعلـق بخـلاف الأسماء اللازمة للإضافة كـ(ذو) فلم يشترط الواضع في دلالتهـا ذكـر المتعلّـق وهو المضاف إليه بل التزم ذكرَهُ)

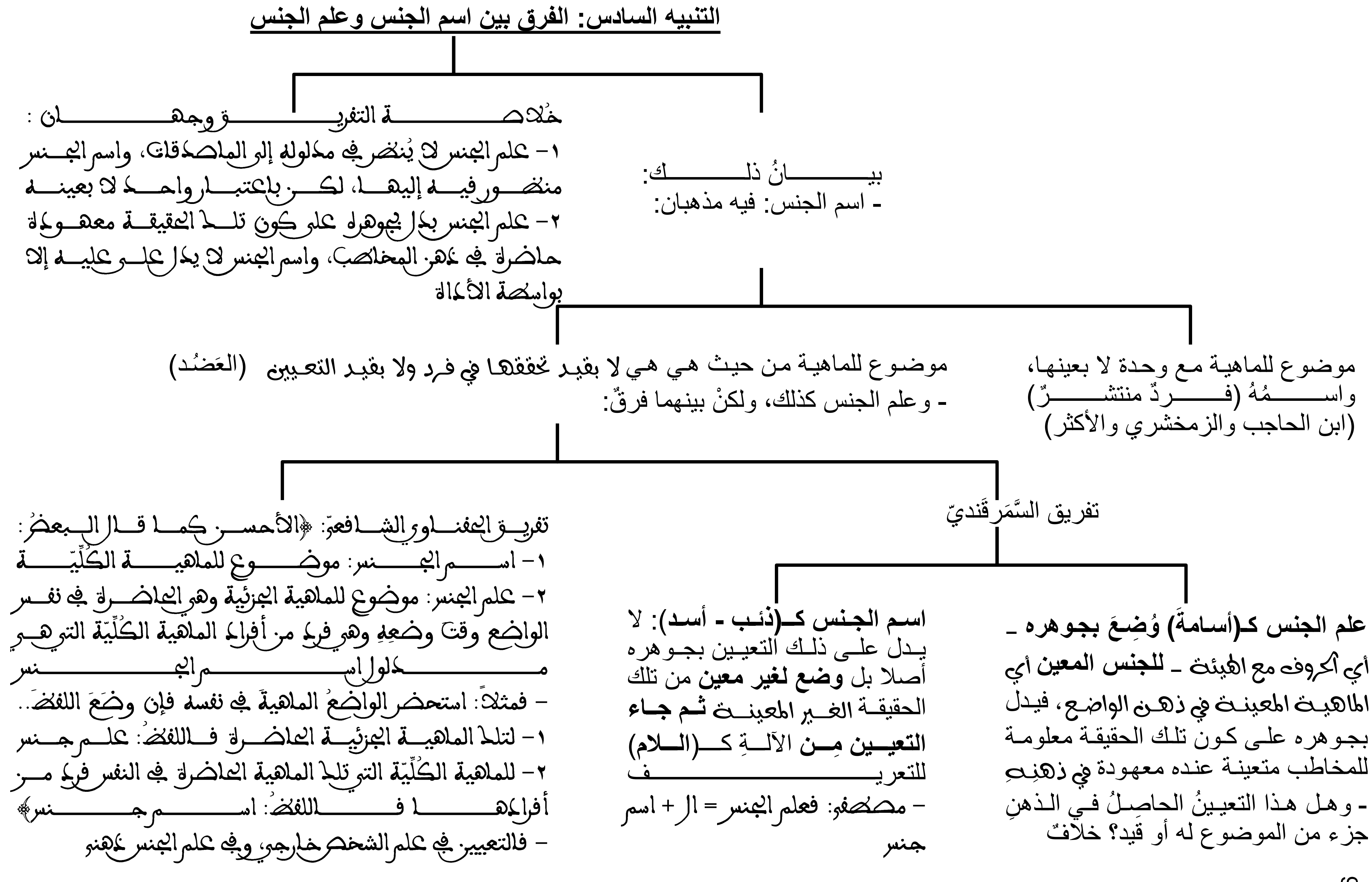
النـــافي للفـــرقِ
- ذهـب السَّمَرقَنْدِيّ إلـى أنَّ كليهمـا التُـزِمَ ذكـرُ المتعلـق فـي الاسـتعمال، فالفَرقُ بينهما تَحَكُّمٌ

بـــين الحـــرفِ وبـــينَ الاســـم والفعل

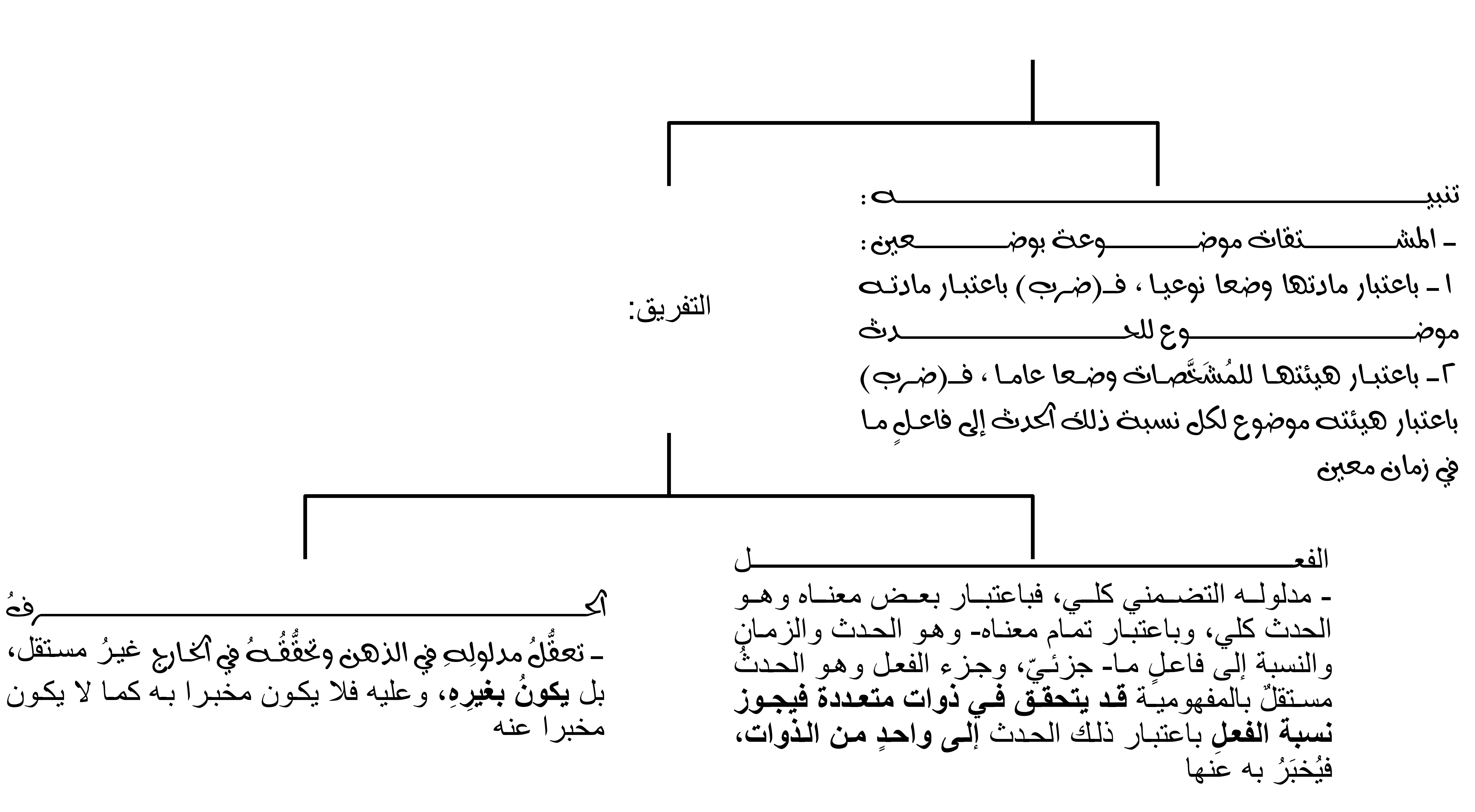
معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية

معنى الفعلِ مركب من الحدث والزمان ونسبةٍ الحدث للفاعل
- فهو بتمامه غيرُ مستقلٍّ بالمفهومية، وغيرُ صالح للحكم عليـــــــــــــه أو بـــــــــــــــــــه
- وذلك لِعَدمِ استقلالِ جُزءِ معناهُ وهو النسبة، فالمُرَكَّبُ من المســـــتقل وغـــــيره غـــــيرُ مســـــتقل
- فـ(قام) يَدُل على حدثٍ - القيام - واقعٍ في زمن كذا وعلى نسبةٍ مخصوصةٍ بين الحدث وبين فاعلِهِ المعين، والفاعلُ وإن كان متعينا في نفسه بوجه ما لأن كل حدث لا بد له من محدث لكن اللفظ لا يدل على الفاعل المعين فلا يتحصل هذا الجزء إلا بملاحظة الفاعل، فالحدث والزمان مستقلان بخـــــــــــلاف النســـــــــــبة
- فدلالةُ الفعلِ على الحدثِ والزمن بالوضع وعلى مُطلَقِ الفاعل بالالتزام، ولا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام
- فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف، ولو لم يبلغ الى مرتبة الاسم

بـــينِ الحـــرفِ وبـــينَ الصـــفةِ
- الصفةُ تارةً يُحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها كـ(القائم زيد) وتارة يحكم بها باعتبار ملاحظة الحدث فيها كـ(زيدٌ قائم)، ولا يُحكم عليها ولا بها باعتبارِ ملاحظة ما فيها من النسبة لأنَّ النسبةَ غيرُ داخلة في مدلول الصفة وضعا


التنبيه السادس: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
بيانُ ذلك:
- اسم الجنس: فيه مذهبان:
خلاصة التفريق وجهان:
١- علم الجنس لا يُنصرف مدلوله إلى الماصدقات، واسم الجنس منظور فيه إليها، لكن باعتبار واحد لا بعينه
٢- علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معهودة حاضرة في ذهن المخاطب، واسم الجنس لا يدل عليه إلا بواسطة الأداة
موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها، واسمُهُ (فردٌ منتشرٌ) (ابن الحاجب والزمخشري والأكثر)
موضوع للماهية من حيث هي هي لا بقيد تحققها في فرد ولا بقيد التعيين (العَضُد)
- وعلم الجنس كذلك، ولكنْ بينهما فرقٌ:
تفريق السَّمَرقَنديّ
علم الجنس كـ(أسامةَ) وُضِعَ بجوهره - أي الحروف مع الهيئة - للجنس المعين أي الماهية المعينة في ذهن الواضع، فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة في ذهنه
- وهل هذا التعيينُ الحاصلُ في الذهنِ جزء من الموضوع له أو قيد؟ خلافٌ
اسم الجنس كـ(ذئب - أسد): لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة الغير المعينة ثم جاء التعيين مِن الآلةِ كـ(اللام) للتعريف
- مصطفى: فعلم الجنس = ال + اسم جنس
تفريق الحفناوي الشافعيّ: ﴿الأحسن كما قال البعض﴾:
١- اسم الجنس: موضوع للماهية الكُلّيّة
٢- علم الجنس: موضوع للماهية الجزئية وهي الحاضرة في نفس الواضع وقت وضعِهِ وهي فرد من أفراد الماهية الكُلِّيّة التي هي مدلول اسم الجنس
- فمثلاً: استحضر الواضعُ الماهيةَ في نفسه فإن وضَعَ اللفظَ..
١- لتلك الماهية الجزئية الحاضرة فاللفظُ: علم جنس
٢- للماهية الكُلّيّة التي تلك الماهية الحاضرة في النفس فرد من أفرادها فاللفظُ: اسم جنس﴾
- فالتعيين في علم الشخص خارجي، وفي علم الجنس ذهني
مُصْطَفَى دَنْقَش
26

التنبيه التاسع: الفرق بين الفعل والحرفِ



تنبيه:

- المشتقات موضوعة بوضعين:

١- باعتبار مادتها وضعا نوعيا ، فـ(ضرب) باعتبار مادته موضوع للحدث

٢- باعتبار هيئتها للمُشَخَّصات وضعا عاما ، فـ(ضرب) باعتبار هيئته موضوع لكل نسبة ذلك الحدث إلى فاعلٍ ما في زمان معين

التفريق:

الفعل

- مدلوله التضمني كلي، فباعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي، وباعتبار تمام معناه- وهو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعلٍ ما- جزئيّ، وجزء الفعل وهو الحدثُ مستقلٌ بالمفهومية **قد يتحقق في ذوات متعددة فيجوز نسبة الفعلِ** باعتبار ذلك الحدث **إلى واحدٍ من الذوات**، فيُخبَرُ به عنها

الحرفُ

- تعقُّلُ مدلولِهِ في الذهن وتحقُّقُهُ في الخارج غيرُ مستقل، بل **يكونُ بغيرِهِ**، وعليه فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه

التنبيه العاشر: في كلية ضميرالغائب..نظرٌ

- الضمير المتكلم أو المخاطب موضوع لكل من المُشَخَّصات وضعا كليا
- والحق: أنَّ ضميرَ الغائِبِ كثيرا ما يكون مرجع ضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا، والحكم بأنه في أحدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر فمرجِعُ ضميرِ الغائبِ قد يكون..

١- كليا إذا كان مرجعه كُلِّيّا كـ(جاءني إنسان فأكرمته)

٢- أو جزئيا إذا كان مرجعه جزئيا كـ(جاءني زيد فأكرمته)

- وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمُشَخَّصات بوضع وللأمر الكُلِّيّ بوضع فهو مشترك وما مر من أن الضمير مطلقا موضوع للمُشَخَّصات فهو مجاراة للمتن على خلاف التحقيق

- وَعَدَّ العَضُدُ ضميرَ الغائبِ مِن الجزئيات مُطلقاً نظراً إلى أن كثر أئمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه [١]

التنبيه الـ١١: الفرق بين الأسماء المُشابهة للحرف في التزام ذكر المتعلق كـ(ذو - فوق)

- **مفهومُها كلي لأنها بمعنى (صاحب - عُلُو) وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين** إضافيين[٢] ، فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالهما في الجزئيين الإضافيين اللذين قد يكونان:

١- جزئيين حقيقيّين كـ(زيد ذو نطق - و زيد فوق السطح) [٣]

٢- أو كليين كـ(الإنسان ذو نطق - الإنسان فوق الأرض) [٤]

- **أما معنى الحرف فجزئِيٌّ**

التنبيه الـ١٢: لا يريبك تعاوُر الألفاظ بعضها مكان بعض، فالمعتبر الوضعُ

- فإذا قلتَ: (جاءني ذو مال) وأردت به زيداً فيَحتمِل توهمَ أنه جزئي لاستعماله في الجزئي وكذا إذا انحصر في بلدةٍ حفظُ التوراةِ في (زيد) فقُلتَ: (حضرَ الذي حفظ التوراة في هذه البلدة)

- ولكنَّ المعتبر في الألفاظ هو حال الوضع والموضوع له حتى لو استُعمِل هنا في مُشَخَّص فلا يكون جزئيا بخلاف (زيد) فإنه جزئيٌّ لوضعه لذلك المُشَخَّ

---

(١) واعتُرِضَ بأن عده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه لأن التعيين المعتبر في المعارف أعم من النوعي والشخصي ألا ترى أن المعرف بلام العهد الخارجي معين بالشخص والمعرف بلام العهد الذهني معين بالنوع كـ(ادخل السوق) إذا كان في البلد أسواق

(٢) فهذه الأسماء معناها الموضوعة له كلي وإنما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال

(٣) لأن زيداً المتصف بالنطق والعلو على السطح جزئي إضافي لاندراجه تحت الإنسان وهو في ذاته جزئي كلي حقيقي

(٤) فصاحب النطق والمستعلي على الأرض هو الإنسان وهو جزئي إضافي لاندراجه تحت الحيوان وهو في ذاته كُلِّيّ

الفهرس